

Europe and even Japan in view of what the legacy of losses in most sectors of the global economic and quickly spread through a variety of channels supportive of this deployment, a financial crisis shook the global economic system as a whole, including the trading system, and left severe effects on the movement of international trade in the form of recession began appeared on the movement of markets and contraction in the movement of exports and imports, and not only that but also repercussions included the major international economic changes as inflation and GDP, economic growth and unemployment as well as the movement of direct foreign investment (DFI).

#### مقدمة:

شهد العالم في عام 2008 أزمة مالية تُعد من أسوأ الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي بالنظر إلى ما خلفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية، أزمة نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية مسّت العديد من المؤسسات المالية الكبرى من بنوك

## قراءة في الأزمة المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري"

أ. عبدالرحمان رواج

### جامعة الجلفة

شهد العالم أزمة مالية تعد من أخطر وأسوأ الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي عصفت بكبريات الاقتصاديات العالمية وطاولت أعرق وأكبر المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا وحتى اليابان بالنظر لما خلفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية وسرعة انتشارها عبر مجموعة من القنوات الداعمة لهذا الانتشار، أزمة مالية هزت أركان النظام الاقتصادي العالمي بكامله بما فيه النظام التجاري، وخلفت آثار وخيمة على حركة التجارة الدولية في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق وانكماش في حركة الصادرات والواردات، وليس هذا فحسب بل شملت تداعياتها مجمل التغيرات الاقتصادية الدولية كالتضخم والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والبطالة إضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

The World has experienced a financial crisis is one of the most dangerous and the worst crises in history hit by major economic and global economies, and affected the oldest and largest international financial institutions in America and

يرى "ريتشارد ران" الخبير الاقتصادي بمعهد "كيتو" بواشنطن ومدير المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي أن جذور الأزمة تاريخياً أعمق مما نتصور فهو يعتقد أن المشاكل بدأت منذ عام 1938 إبّان إدارة الرئيس "روزفلت" عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية باشتراك الحكومة في ذلك، وقام بإنشاء الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني المعروفة عموماً باسم "فاني ماي" بغرض شراء الرهون العقارية من المصارف والتي احتكرت سوق العقار الأمريكية بشكل شبه مطلق بفعل العديد من الامتيازات التي مُنحت لها، وبعد خوصصتها من قبل الكونغرس عام 1968 بشكل كلي وبدلاً من تفكيكها وتحويلها إلى مؤسسة خاصة على نحو حقيقي تام قام الكونغرس بعد عامين أي في 1970 بتبني شركة أخرى وهي "فريدي ماك" لتكون المنافس لها وعلى مدى نصف القرن الماضي استمرت المؤسسات المالية بإضطراد في منح قروض رهن عقاري، كما سمحت تلك المؤسسات لمعايير الإقراض بالهبوط لأدنى مستوياتها نظراً لوجود المؤسستين أي "فاني ماي" و"فريدي ماك" اللتين سوف تشتريان تلك الرهون وتحوّلانها إلى صناديق استثمارية مضمونة تعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر<sup>(1)</sup>.

ومن وجهة نظر ثانية نعتقد أنه تاريخياً يمكن القول أن إرهابات أزمة قروض الرهن العقاري الفعلية بالولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتراكم منذ بدايات القرن الراهن العام 2001، حيث قام البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار فائدة الإقراض بين البنوك إستجابةً لتوقعات الاقتصاديين بإحتمال

وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، وهكذا استفحلت عدوى فيروسها فطاول أكبر وأعرق الاقتصاديات العالمية سواءً المتقدمة أو النامية.

وقد شملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة ومتتالية للمؤشرات بها، وامتدت تأثيراتها وإفرازاتها إلى جميع أنحاء العالم وجوانب الاقتصاد في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق وانكماش في حركة التجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات، إضافة إلى هذا فإن الأزمة المالية مسّت العديد من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الدولية كالنمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والاستثمار الأجنبي المباشر...إلخ.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية من حيث النشأة والأسباب والآثار الناجمة عنها وبصفة خاصة على التجارة الدولية، إضافة إلى أهم الحلول المقترحة لمواجهةها مع الإشارة إلى واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة العالمية، وهذا وفق الخطة التالية:

1. نشأة وجذور الأزمة المالية العالمية؛
2. أسباب وآثار الأزمة المالية العالمية؛
3. الآليات المقترحة للخروج من الأزمة المالية العالمية.

أولاً: نشأة وجذور الأزمة المالية العالمية

يلاحظ من الشكل السابق تزايد أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1997 و2008، حيث ارتفعت من 104 ألف دولار أمريكي عام 1997 إلى 192 ألف دولار أمريكي عام 2006 ثم بدأت في التراجع عام 2007 و2008 على التوالي، وهو ما يؤكد بداية الأزمة المالية العالمية من قطاع العقارات في الولايات المتحدة.

### ثانياً: أسباب وأثار الأزمة المالية العالمية

تعددت الأسباب والتفسيرات التي طرحها كبار الخبراء الاقتصاديين فمنهم من يرى أن الأزمة المالية العالمية أزمة نظام ومنهم من يرى أنها تعود إلى سبب ديني بحث وهو الربا الذي تتعامل به البنوك وهناك من يرى أنها مؤامرة مدبرة وغيرها من التفسيرات الأخرى وفيما يلي أهم هذه الأسباب والآثار:

#### 1. أسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008 يمكن إجمالها فيما يلي:

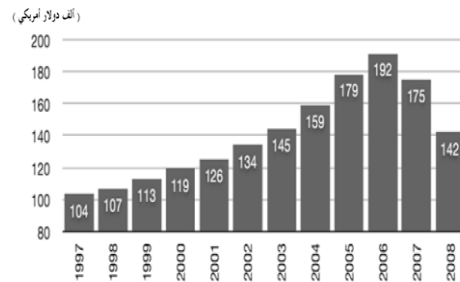
أ. الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أزمة نظام<sup>(4)</sup>؛ حيث أن كل نظام اقتصادي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هامة وهي: الركن الفلسفي أي الإحساس بالأمان؛ استقرار أهداف النظام؛ وهي تحقيق الرفاهية والشغل والتنمية البشرية وإعداد الإنسان الصالح؛ آليات النظام وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحرك النظام وتسيره، بالنسبة إلى الركن الفلسفي فقد افتقده النظام الرأسمالي أي افتقد الأمان ولازمه الإحساس بالخطر الدائم

وقوع ركود اقتصادي في عام 2001 وذلك من 6% في شهر جانفي 2001 إلى 1.75% في شهر ديسمبر من نفس السنة<sup>(2)</sup>.

والواضح أن تلك السياسة النقدية وبقدر ما خدرت مشكل الركود بقدر ما أحدثت بفعل التضريط فيها وعوامل أخرى غير قليلة، تضخما حاداً كانت آثاره مباشرة في تجاوز أسعار الكثير من السلع الاستهلاكية في الأسواق الأمريكية (خاصة منها العقارات والمساكن تحديداً) لأسعارها الحقيقية وشكلت ما يعرف بـ "الفقاعة الاقتصادية العقارية"، نظرياً عبر العلاقة النقدية المباشرة والطردية بين حجم الكتلة النقدية (M) والمستوى العام للأسعار (P) وميدانياً بسبب التدفق الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية تجاه الاقتصاد الأمريكي الذي ساهمت تلك السياسة النقدية في تعاضمه<sup>(3)</sup>.

والشكل الموالي يوضح الفقاعة العقارية السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1997 و2008:

الشكل رقم (01): أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1997 و2008:



Source: Economist Robert Shiller, Yale University, USA, 2009.

على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد، وعجز البنك عن تسديد المسحوبات على الودائع لديه من قبل العملاء نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بفعل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة خلال عامي 2005-2006، ففي عام 2006 حوالي 46% من القروض العقارية التي منحها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة، أي قروض ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات، فقد تسابقت البنوك الاستثمارية الأمريكية على تقديم قروض فيها مخاطرة وقد استفاد 75% من الأمريكيين من الحصول على هذه القروض العقارية، بما تسبب في استفحال الأزمة عندما عجز المدينون من الأفراد والمؤسسات على سداد الأقساط المستحقة مما أدى إلى مشكلة نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ورغم أن نسبة غير القادرين على التسديد لا يتجاوز 8% ولكن حجم الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل 46% للاقتصاد العالمي كان له أثر سيئ على الأسواق المالية العالمية؛

ج. بيع شركات الإقراض العقاري للديون عن طريق آلية التوريق\* وهو البداية الحقيقية للأزمة، حيث قامت هذه الشركات ببيع القروض على شكل سندات دين إلى أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها والتي استخدمت كضمان للحصول على قروض أخرى وهكذا تكررت العملية<sup>(6)</sup>، وبذلك فالتوريق بما أنتجه من انتشار حملة السندات الدائنين، وتضخم لقيمة الديون وترتيب مديونيات متعددة

وذلك نتيجة لعدم ثقة الأفراد بهذا النظام، وبالنسبة للأهداف أصبح هناك تفاوت واسع بين الأغنياء والفقراء وأصبح هناك إنسان جشع مملوء بالحقد والغل أي طغيان المادة والجشع في المجتمع الرأسمالي، أما بالنسبة لآليات النظام فإن طائفة من مراهقي "وول ستريت" هي التي أصبحت تسيّر هذا النظام، وبالتالي فإن التراجع في هذه الركائز الأساسية بمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية يدل على أمر واحد لا غير وهو عدم وجود مبادئ أصلاً؛

ب. الأزمة المالية العالمية أزمة رهن عقاري<sup>(5)</sup>: بدأت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وإنعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية في عملية ضخ القروض العقارية، وخلال عام 2006 ازدهر العقار الأمريكي بسبب انخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة وشرعت البنوك الأمريكية في ضخ القروض الرهنة العقارية المخاطرة بقوة، أي قروض ممنوحة لبيوت أمريكية لا تقدم ضمانات مالية للحصول على قروض عادية، وكانت البنوك تعتقد أنها تستطيع دائماً وضع يدها على المنزل وإعادة بيعه ربما بثمن أكبر إن عجز المقترض عن التسديد، ففي عام 2006 حوالي 40% من القروض العقارية التي منحها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة.

بدأت الأزمة من بنك "ليمان براذرز" في أمريكا فقد أعطى قروضاً أكبر بكثير من الأصول التي يملكها وشجع المواطنين الأمريكيين

وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة والتي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة؛

و. نظام النقد الدولي ودوره في نشوب الأزمة المالية الاقتصادية: نتيجة انهيار نظام بريتون وودز تم فك الارتباط بين الذهب والدولار فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في أن تقوم البنوك المركزية حول العالم بشراء سندات خزينة أمريكية وجعلها أصولاً لها، وهذا الإجراء يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الكثير من الدول منها بعض الدول النامية أصبحت تقترض واشنطن تريليونات الدولارات بدون فائدة عند تكديس احتياطياتها من العملات الصعبة في صورة دولارات مستثمرة في سندات الخزانة الأمريكية<sup>(10)</sup>؛

ز. عدم شفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة: تؤدي عدم الشفافية أو التلاعب في البيانات المالية إلى إعطاء المضاربين والزيائن معلومات خاطئة عن تقييم المؤسسة فقد تظهر المؤسسات الخاسرة رابحة والعكس، وعليه قد تتم عمليات التلاعب أو إخفاء بعض المعلومات من قبل الجهات المسؤولة عن إدارة أسواق البورصة أو المؤسسات المالية أو البنوك جراء رغبة المدراء في الحصول على أجور ومزايا مالية كبيرة مقابل تحقيقهم أرباح وهمية كبيرة للجهات المضاربة وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية.

وعليه فإن غياب الشفافية ساهم بشكل كبير في تحريك الأزمة المالية العالمية بل إنه أتى على قمة الأسباب التي أدت إليها، حيث انتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين

على نفس العقار كان هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية العالمية<sup>(7)</sup>.

جدير بالذكر أن آلية التوريق أدت إلى امتداد آثار الأزمة إلى عدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم، وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية العقارية وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي ولكنها تتجاوز حدوده لتطاول معظم دول العالم<sup>(8)</sup>؛

د. المشتقات المالية: أثر هذه المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل ونظراً لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث زعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شلل هذه الأسواق، ومن العجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث في حين أن الأزمة أظهرت عجزها عن حماية نفسها<sup>(9)</sup>؛

ه. نمو نشاط المضاربات: نتج عن توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرباح العالية المحققة فيه ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، وأدى ذلك إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية،

وعليه فإن التصنيف الخاطئ لوكالات التصنيف الائتمانية جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، مما جعلها تتضرر عند ظهور حالات العجز عن السداد، ونقلت بذلك هذه الصدمة إلى العديد من البنوك والمؤسسات المالية حول العالم، وقد أدى هذا كله إلى نقص سيولة الأسواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيه، مما أحدث عمليات بيع كبيرة وسريعة لأسهم البنوك والشركات المالية المتعثرة، الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى انتشار الأزمة عالمياً<sup>(14)</sup>؛

ط. انعدام الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات المالية المتخصصة؛ وبالتحديد شركات الاستثمار في ضخ القروض وإصدار السندات، ففي الوقت الذي تخضع فيه المصارف التجارية إلى رقابة البنوك المركزية من حيث الالتزام بشروط المحافظة على ملاءة رأس المال كما تشير اتفاقية بازل، فإن شركات الاستثمار لا تخضع لمثل هذه الرقابة، وعليه فإن غياب سلطات الدولة الرقابية المتمثلة في بنك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة والسلطات الرقابية لأسواق الأوراق المالية الأمريكية وعدم تدخلها في الوقت المناسب لعلاج أزمة الرهن العقاري فور تفجرها إثر إعلان حوالي 70 شركة تمويل عقاري إفلاسه في فيفري 2007 نتيجة لعجز العملاء عن سداد أقساطهم المستحقة لأنها ببساطة جزء من الأزمة نفسها، فغرينسبان\*\* هو الذي اعتمد الانخفاضات المتوالية في أسعار الفائدة على الدولار عشية أحداث 11 سبتمبر وشجع على تزايد قروض الرهن العقاري بسعر فائدة متغير ليأتي مرة

مما كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية سواءً في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وهكذا غابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم مما جعلهم يتساهلون في ضخ قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة دون تطلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض<sup>(11)</sup>؛

ح. قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً: أقدمت مؤسسات التصنيف الائتماني بمنح سندات الرهن العقاري تصنيفاً مرتفع الأمان (AAA) نظراً لأن القروض العقارية عالية المخاطر قد أشتريت من قبل بنوك كبيرة ومع معروفة مثل ليمان براذرز ومورغان ستانلي، لذلك تحملت وكالات التصنيف الائتماني جزءاً من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها، أو على الأقل غير مدركة لها<sup>(12)</sup>.

إذن تمت كذلك هذه الأخطاء التي وقعت فيها مؤسسات التصنيف العالمية من خلال إعطاء إمكانيات لشركات ذات التصنيف الأدنى أن تحصل على تصنيف أعلى من خلال توريق أصولها لدى شركة ذات تصنيف أعلى، وهو ما تسبب في خسائر كبيرة للمستثمرين، فمثلاً يمكن للشركة المصنفة في الفئة B أن ترفع من تصنيفها من خلال توريق أصولها لدى شركة ذات تصنيف ائتماني أعلى، أن تصدر أوراقاً لأصولها مصنفة على أنها (AAA)<sup>(13)</sup>.

أخرى خلال الفترة 2004-2006 ب ستة زيادات متوالية في سعر الفائدة مما أدى مباشرة إلى رفع عبء الديون على عملاء الرهن العقاري من الشعب الأمريكي للدرجة التي أدت إلى تعثرهم وإلى تزايد حجم قروض الرهن العقاري لتصل محفظتي شركتي فاني ماي وفريدي ماك إلى حوالي 4000 مليار دولار في عام 2005، وهذا فقط بتضخيم نتائج أعمالهما والإفصاح عن أرباح وهمية غير قابلة للتحصيل حتى ولو أدى ذلك إلى إفلاسهما كما حدث بالفعل<sup>(15)</sup>؛

**ي. التحرر المالي والتطور التكنولوجي:** أبرزت الأزمة المالية العالمية أن البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى لم تعد تهتم منذ عقود إلا بالتغيير في نسب التضخم وتغيير سعر الفائدة حسب تغيير نسب التضخم بحوالي 0.01% أو 0.02% ونسيت تماما أنها يجب أن تحافظ على سلامة الأوضاع المصرفية المالية في أسواقها المحلية وتركت موجة المنسوجات المالية بدون أي نوع من التأثير القانوني والتشريعي والتنظيمي، بل إن حاكم الإتحاد الاحتياطي الفيدرالي السابق قد رفض بإصرار أن يقوم بوضع ضوابط أو معايير على إصدار كل هذه المنسوجات المصرفية والمالية الجديدة.

ومما لا شك فيه أنه نتيجة للتطبيق الواسع لتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية والاتصالات في الأسواق المالية تمكنت هذه الأسواق من معالجة حجم كبير جدا من المعاملات المالية، كما أدى استعمال التكنولوجيا المتطورة في أسواق المال إلى توصيل التطورات على نحو أسرع وأوسع والاستجابة بسرعة أكبر للمعلومات الجديدة وإبتكار أدوات وإجراءات

تجارية وربط الأسواق التي تقع في مناطق أمنية مختلفة، وكانت النتيجة أن ازدادت التدفقات داخل أسواق رأس المال الدولية بسرعة تفوق كثيرا معدل نمو الدخل القومي الاسمي في البلدان الصناعية الرئيسية، كما زاد المعدل اليومي لتداول العملات الأجنبية في الأسواق الرئيسية (لندن، نيويورك، طوكيو) وكان نتيجة التطور في تكنولوجيا الاتصالات أن ازداد التكامل العالمي للأسواق المالية وأصبح الاقتصاد العالمي محصورا في رقعة صغيرة أو كازينو كما أطلق عليها الاقتصادي الإنجليزي كينز، وقد أوضحت أحداث الأزمة العالمية بجلاء أن الأسواق المالية في العالم غدت شديدة التكامل<sup>(16)</sup>؛

**ك. العولمة ودورها في حدوث الأزمة المالية العالمية<sup>(17)</sup>:** يرى سوروس \*\*\*\* في كتابه رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمثل القسم الثاني منه رؤية إستراتيجية متينة البنية للاقتصاد العالمي وثغر النظام المالي، العديد من المفاجآت غير المنتظرة وكذلك العديد من التحذيرات الفائقة الجرأة والصراحة ومن أهم انتقاداته للرأسمالية:

- أن النظام الرأسمالي غير قابل للعولمة بسبب معاناته جملة من أمراض مزمنة أضيفت إليها فيروسات جديدة قد يكون الشفاء منها صعبا، وهو بذلك يثبت فشل العولمة في العديد من الدول ويعزو هذا الفشل إلى الفساد المتفشي فيها؛
- إذا كانت الشركات العملاقة عماد الدولة، فهي قد تحولت إلى مجرد لاعب صغير في الاقتصاد العالمي وذلك مقارنة بالبيوت المالية الضخمة وصناديق الاستثمار، مما

أقساطها وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم، وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر السيئ لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية (العالمية).

فمنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصاديون الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس ألي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة معتبرا أن الوضع على حافة بركان ومهددا بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة) واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين وهما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر؛
- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2٪.

وهذا ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وبذلك فالربا له ضرر عام يصيب الاقتصاد ككل، فاتخاذ القرار الاستثماري على أساس مؤشر الأرباح المتوقعة أسلوب أكثر منطقية وواقعية لأن الربح أداة تخصيص رأس المال الحقيقي بينما الفائدة الربوية أداة مضللة وضارة بمصالح الناس ويبين ذلك:

- توليد تضخم مستمر بسبب زيادة تكاليف الإنتاج: مما يولد تغيرا في الثقة التجارية

حول السلطة المركزية إلى مؤسسات التقييم العالمي مثل مؤسسة مودي ومؤسسة ستاندارد أند بورز وهي مؤسسات ترفع من تشاء وتدفع بمن تشاء من الشركات إلى الانهيار ويرى سوروش أن إشراف الدول على هذه المؤسسات يخدم المصالح السياسية على حساب الاقتصاد العالمي؛

- قصور مقررات مؤتمر لجنة بازل 1988 التي أثبتت عجزها عن ضبط التدفقات المالية الضخمة على الدول المتعولة حديثا مما زاد احتمالات وقوع اقتصادياتها ضحية للفراغ الناجم عن عدم انتظام الاقتراض.

وهكذا وعبر هذه النقاط الثلاث يعلن شوروش أن لا جدوى من العوالة بل يجعل منها خطرا دائما على اقتصادات الدول المتعولة ويؤكد في كتابه أن سبب نجاة الصين من الأزمة الآسيوية عام 1997 يعود أساسا إلى تحفظها إتجاه إدخال عملتها إلى نطاق التداول العالمي.

ل. السبب الديني البحت في انفجار الأزمة المالية العالمية: لقد قام النظام الرأسمالي على مبادئ تخالف سجية الإنسان التي فطره الله سبحانه وتعالى عليها ومن مدلولات سجيته حفظ الدين والمال، ومن نماذج مخالفة الرأسمالية المالية للشريعة الإسلامية على سبيل الذكر لا الحصر نذكر:

- الربا<sup>(18)</sup>: حيث ارتبطت بوادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004 وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد



بفائدة، أي تقوم على التجارة في الديون وهذا يقود من الناحية المصرفية إلى خلق النقود والمعاملات والسيولة الوهمية ويكون ربح البنك هو الفرق بين سعري الفائدة، ومعروف لدى جميع الاقتصاديين أن المال لا يلد مالا ولكن إذا أستثمر استثمارا مباشرا وفعليا في حلبة المعاملات الاقتصادية فإنه يساهم في النماء وذلك خلال تفاعله مع عنصر العمل، وعندما يحدث خلل في دورة التجارة بالمدىونية كأن يتخلف العملاء عن سداد القروض وفوائدها يختل نظام البنك وينعكس اختلاله على المودعين وتظهر مشكلة، السيولة وهذا من مظاهر وأسباب الأزمة المالية العالمية، كما حدث في مجال العقارات والأسواق المالية وشتان بين نظام يقوم على المتاجرة بالديون بفائدة ويقود إلى الأزمات المالية ونظام المشاركات والبيع والمعاملات والاستثمارات الفعلية الذي يحقق السيولة والتنمية والربح والاستقرار الاقتصادي الحقيقي<sup>(22)</sup>، وصدق الله تعالى حيث قال: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِنَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(23)</sup>.

س. تقوم المعاملات مع المدينين على نظام الجدولة<sup>(24)</sup>؛ أي زيادة الدين وزيادة معدل الفائدة نظير زيادة الأجل، وهذا هو الربا بعينه، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكائى بالكائى أي بيع الدين بالدين.

الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر في المدى الطويل؛

- يبدي الاقتصاد عموما سلوكا طائشا يساير تذبذب أسعار الفائدة: مما يصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل أو التخطيط بشكل جيد للأعمال، مما يضر بمصالح الأمة في المدى الطويل ويعجل من دورة الكساد وما يليها من بطالة وتضخم وما إلى ذلك<sup>(19)</sup>؛

- سوء تخصيص الموارد: وذلك لأنها لا تعير الناحية الاجتماعية أي اهتمام فتحرم المجتمع من مشروعات ضرورية فتعيق حركة التنمية فيه وتحصل المشروعات الكبيرة على قروض أكبر وسعر فائدة أقل، بينما العكس تماما يحدث بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي قد تكون أكثر فائدة وإنتاجية؛

- يميل مستوى الفائدة في قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر في المدى الطويل<sup>(20)</sup>؛ وفي هذا الصدد هدد الله سبحانه وتعالى من يتعاملون بالربا بالمحق وذلك في قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾<sup>(21)</sup>.

م. فصل الدين والقيم عن المعاملات المالية: حيث أصبح المال بمثابة الصنم المعبود من دون الله وأصبح الدين هو الرفاهية الدهرية وترتب على ذلك الشقاء وانتشار الفساد في مجال المعاملات كالرشوة والغش والاحتكار والجشع وأكل أموال الناس بالباطل وهذا من مظاهر الأزمة المالية العالمية.

ن. التجارة في الديون: يرى علماء الصيرفة التقليدية (الربوية) أن البنوك تقوم على نظام الاقتراض من المودعين بفائدة وإقراض العملاء

11 بنك من الساحة من بينها بنك أندي ماك الذي يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار، وودائع تصل إلى 49 مليار دولار<sup>(25)</sup>؛

ج. قررت جميع البنوك الأوروبية تجميد صناديقها العاملة في المجال العقاري في الولايات المتحدة حيث جمد بنك بي، إن بي، باريبا أكبر بنك فرنسي مدرج بالبورصة استثمارات قيمتها 2.3 مليار دولار<sup>(26)</sup>؛

د. أثرت كذلك الأزمة العالمية على قطاع الإنتاج حيث انتقلت من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وكان قطاع السيارات أحد المتضررين الرئيسيين بهذه الأزمة حيث توالى انخفاض المبيعات وتسريح العمال في شركات السيارات في العالم وتوقع صناعيون، وخبراء أن تأثير الأزمة سيجبر شركات صناعة السيارات على الاندماج، ففي اليابان أعلنت حوالي 1010 شركة يابانية إفلاسها خلال شهر نوفمبر لعام 2008، وهو الشهر السادس على التوالي الذي تضطر فيه آلاف الشركات اليابانية للقيام بتلك الخطوة، وكانت 123 شركة قد أعلنت إفلاسها خلال شهر أكتوبر لعام 2008، وأكد المعهد تايكوكو داتابنك المتخصص في إحصاءات نشرها أن عدد حالات الإفلاس فاقت الأعداد التي تم تسجيلها خلال 2008 لتصل إلى 10959 شركة، وفي ألمانيا انخفضت المبيعات العالمية لشركة مارسيدس وبي إم دابليو بنحو الربع، كما انخفضت قيمة أسهم هذه الأخيرة في فرانكفورت بنسبة 2.6% بينما تراجع أسهم ديملر ب 4.2%<sup>(27)</sup>؛

أما في الولايات المتحدة فقد طالبت الشركات الأمريكية الرئيسية الثلاث جنرال موتورز

إذن مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية قد تعددت وكان السبب الرئيسي في انفجارها هو العامل الديني بمعنى غياب النظام الاقتصادي الإسلامي في العديد من الدول كان هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة العالمية، وخير دليل على ذلك عجز النظام الرأسمالي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال.

## 2. آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية

خلفت الأزمة المالية العالمية آثارا لا يستهان بها والتي لا زالت تداعياتها إلى حد الآن تضرب أسس الكيانات الاقتصادية الكبرى، والاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك وفيها هذا الصدد يقول الرئيس الأسبق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي آلان غرينسبان: «هذه الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد، وستستغرق مزيدا من الوقت، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة»، وبذلك كان لهذه الأزمة نتائج كبيرة جدا يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أ. تكبير أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما فاني ماي وفريدي ماك خسائر بالغة، حيث تتعاملان بمبلغ 6 تريليون دولار، وهو مبلغ يعادل 6 أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة، وعلقت قرابة 80 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية عام 2008 وحتى الآن؛

ب. أعلنت مصارف أمريكية كبرى إفلاسها كمصرف ليمان براذرز ومصرف أنتجرتي وواشنطن ميوتشوال، وقد أدت الأزمة إلى اختفاء

ح. بلغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي 7% وكشف استطلاع الرأي شمل 15 قطاعا اقتصاديا حيويا في ألمانيا أن نحو 215000 وظيفة مهددة بالإلغاء خلال 2009 وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى 5.7% مقابل 2.5% في الربع الأول من عام 2008؛

ط. عجز الميزانية حيث قدر العجز المالي الأمريكي في الميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي؛  
ي. أظهرت إحصائيات وزارة الخزانة ارتفاع الديون الحكومية من 4.3 تريليون دولار عام 1990 إلى 8.9 تريليون دولار عام 2008،

و أصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول التي تعاني بشدة بسبب ديونها العامة التي يعادل حجمها عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الأقطار العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية؛

ك. أما بالنسبة لانعكاسات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي وتأثرت هذه الدول كثيرا بالأزمة بالنظر إلى أن النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني في هذه الدول، حيث أن الانخفاض الحاد في أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية من 147 دولار للبرميل في منتصف عام 2008 إلى أقل من 35 دولار للبرميل في بداية 2009 بفعل انخفاض الطلب العالمي عليه في

كرايسلر وفورد التي تعاني أزمة سيولة حادة من الدولة دعمها ب 34 مليار دولار على شكل قروض لكي تستطيع التغلب على صعوبات تواجهها بسبب الأزمة المالية<sup>(28)</sup>.

ه. تناول التقرير الصادر عن البنك الدولي بعنوان "الأفاق الاقتصادية العالمية 2009" تأثير الأزمة المالية في نمو إجمالي الناتج المحلي في مختلف أنحاء العالم مشيرا إلى حدوث تباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي العالمي بما في ذلك البلدان النامية التي اتسمت اقتصادياتها في السابق بالمرونة والقدرة على التكيف وخلص التقرير الذي يحمل عنوانا فرعيا وهو "السلع الأولية في مضيق الطرق" إلا أنه بالإمكان تحقيق توازن بين جانبي العرض والطلب بالنسبة إلى السلع الأولية الأساسية كالنفط والمواد الغذائية في المستقبل، إذا توافرت السياسات السلمية في قطاعي الطاقة والزراعة، كما توقع تقرير البنك الدولي إلى تقلص معدل إجمالي الناتج المحلي العالمي من 2.5% في عام 2002 إلى 0.9% في عام 2009، وانخفاض معدل النمو في لبلدان النامية من 7.9% عام 2007 إلى 4.5% عام 2009<sup>(29)</sup>؛

و. من آثار الأزمة المالية العالمية ارتفاع كبير في نسبة الدين الحكومي العام إلى 10 تريليونات دولار وهو رقم قريب من حجم إجمالي الناتج القومي الأمريكي ويمثل هذا المعيار مؤشرا خطيرا على مسار الاقتصاد الأمريكي؛

ز. دخول منطقة اليورو لأول مرة في تاريخها مرحلة ركود فعلي، بينما أعلنت كل من ألمانيا وإيطاليا الدخول في مرحلة ركود رسمي<sup>(30)</sup>؛

ل. أما بالنسبة لتأثير الأزمة العالمية على قطاع الخدمات فإن الخبراء يرون أن التأثير يبقى محدوداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، فبالنسبة لقطاع السياحة فقد تباينت الآراء بين من يرى أن حركة السياحة تأثرت بالأزمة وبين من يرى العكس وقد جاءت الأنباء لتؤكد الاحتمال الأول، حيث أشار فريق خبراء من منظمة السياحة العالمية إلى أنه من الممكن أن يعاني القطاع السياحي العالمي من انخفاض الطلب من قبل المستهلكين ضمن الأعمال والترفيه والشركات السياحية بفعل الضغوط الائتمانية<sup>(34)</sup>.

وفيما يخص قطاع الاتصال فقد أكد الخبراء أن التبعات السلبية للأزمة المالية العالمية محدودة ونسبية جداً على نمو قطاع الاتصالات لأنه لا يوجد تأثير مباشر على صناعة شركة الاتصالات باعتبارها من أقل الصناعات على التمويل المصرفي في تمويل منتجاتها.

### ثالثاً: الآليات المقترحة للخروج من الأزمة المالية العالمية

أثبتت الأزمة المالية العالمية عن عجز النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ينادي دائماً بالحرية المطلقة وتعالى بذلك الأصوات المنادية بوضع الأسس الكفيلة بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد للخروج من النفق أو مواجهة واحتواء الآثار التي خلفتها تداعيات تلك الأزمة العالمية التي جعلت بالاقتصاد الأمريكي أو القطب الواحد يبحث عن قارب للنجاة يستصرخ بحثاً عن حلول عاجلة لمواجهة وفيما يلي أهم خطط الإنقاذ المقترحة:

أعقاب الأزمة المالية العالمية الذي يهدد اقتصاديات هذه الدول على الأقل في المدى المتوسط بعجز في الموازنات العامة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في معدل البطالة واختلال في الموازين التجارية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن بورصات الدول الخليجية تأثرت كثيراً بالأزمة العالمية حيث بلغت خسائر الأسهم السعودية عام 2008 حوالي 272.7 مليار درهم حيث نزلت قيمة الأسهم إلى 246.4 مليار درهم نهاية عام 2008 بدلاً من 519 مليار درهم في نهاية عام 2007<sup>(31)</sup>؛

- المجموعة الثانية: وهذه الدول هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي متوسطة ومنها مصر، الأردن، تونس، وتأثر هذه الدول بالأزمة العالمية سيكون أقل من درجة المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات وبالتالي فهذه الدول سيكون تأثرها من خلال اختلال موازين مدفوعاتها وانخفاض الطلب على صادراتها غير البترولية وتباطؤ تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، ناهيك عن انخفاض حجم المداخل السياحية وخاصة دولتي مصر وتونس هذا بالإضافة إلى معدل البطالة الذي سيشهد ارتفاعاً بفعل عودة العمال المغتربين المسرحين خاصة من دول الخليج العربي<sup>(32)</sup>؛

- المجموعة الثالثة: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفضة ومنها السودان وليبيا وتأثر هذه الدول سيكون محدوداً باستثناء قطاع النفط في الدول النفطية كالجائر والسودان وليبيا وتأثرها سيكون في مستوى تأثر دول المجموعة الأولى<sup>(33)</sup>.

ه. وضع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛  
 و. منح إعفاءات ضريبية بقيمة 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات؛  
 ز. تعيين مفتش عام مستقل لمتابعة قرارات وزير الخزانة؛  
 ح. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة؛  
 ط. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضوره في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.  
 ي. اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات؛  
 ك. منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية ب: 500 ألف دولار.

2. خطة الإنقاذ الأوروبية (التدخل المباشر لمساعدة البنوك المتعثرة)<sup>(36)</sup>: انطلاقاً من التحول في المواقف والحرص على التقليل من أضرار الأزمة المالية بعيداً عن الإيديولوجيات المتعلقة بالاقتصاد الحر قامت كل من الدول الأوروبية التي مستها الأزمة المالية منها فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، وغيرها بالتدخل المباشر لمساعدة البنوك المتعثرة من خلال الإجراءات التالية:  
 أ. شراء أسهم بعض البنوك المتعثرة للرفع من قدرتها المالية؛  
 ب. تقديم ضمانات بمئات المليارات من الدولارات لمساعدة البنوك على الاقتراض واستعمالها في تمويل المؤسسات الاقتصادية والخواص؛

1. خطة الإنقاذ الأمريكية (ضخ السيولة لإنقاذ النظام المالي): تنفس الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير ماليته هنري بولسون الصعداء بعد أن صادق مجلس النواب الأمريكي على خطة هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي في 24 أكتوبر 2008 والتي تبلغ قيمتها 700 مليار دولار، وجاءت هذه الموافقة بعد تأكيد الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء خطاب له في البيت الأبيض في 21 سبتمبر 2008 بأن الوقت قد حان لمواجهة الأزمة المالية مشيراً إلى غياب الثقة وإلى المخاطر المحدقة بالاستهلاك والنشاط الاقتصادي مطالباً بالتحرك الفوري للحفاظ على صحة الاقتصاد الأمريكي من مخاطر كبيرة، وتتضمن الخطة العديد من النقاط يمكن إجمال أهمها فيما يلي<sup>(35)</sup>:  
 أ. السماح للحكومة بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري؛  
 ب. يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض "الفيتو" على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه 700 مليار دولار؛  
 ج. تساهم الدولة في رؤوس الأموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق؛  
 د. يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى بوضع خطط مماثلة؛

- ج. خفض معدلات الفائدة من طرف البنوك المركزية بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ 20 عاما على الأقل.
- كما تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة يستند أساسا إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها.
3. خطة الدول السبعة الصناعية (منع إفلاس المصارف واستعادة الاستقرار في الأسواق المالية): \*\*\*\*\* وضعت مجموعة الدول الصناعية السبعة الكبرى خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتعهد أعضائها بمنع إفلاس المصارف الكبرى واتفقت القمة على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة، وتتألف هذه الخطة من النقاط التالية<sup>(37)</sup>:
- أ. اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى ومنع إفلاسها؛
- ب. اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورؤوس الأموال؛
- ج. استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية ومتماسكة
- د. القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن العقاري الذي كان سببا في الأزمة المالية العالمية.
4. قمة العشرين: \*\*\*\*\* اجتمعت مجموعة العشرين مرتين بعد انفجار الأزمة العالمية وذلك للبحث في جوانب الأزمة وفيما يلي هاتين القمتين:
- أ. القمة الأولى لمجموعة العشرين: عقدت هذه القمة في واشنطن في 15 نوفمبر 2008 وأهم المقترحات التي تمت دراستها مايلي<sup>(38)</sup>:
- دعت الصين إلى إعادة النظر في النظام الرأسمالي برمته عن طريق إدماج الدول الناشئة في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالصرف والتمويل والاستثمار؛
  - إنقاذ عدد من الشركات الكبرى من الإفلاس حيث قام مجلس الشيوخ الأمريكي بدراسة مساعدة قدرت بـ: 25 مليار دولار لإنقاذ سوق السيارات؛
  - خروج المشاركين في القمة بتوصيات تشمل طرق التعاون بين البنوك العالمية الكبرى وصندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي؛
  - إمكانية العودة إلى النظام القديم لتحديد قيمة العملات أي اعتماد قيمة الذهب لا قيمة الدولار؛
  - رفع سقف ضمان الودائع لتجديد الثقة في نظام الائتمان الرأسمالي؛

المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة 50 مليار درهم وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية إستثنائية، بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي، ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر،

كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير، كما أعلن مصرف الإمارات "دبي الوطني" الحد من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، كما إستحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع<sup>(39)</sup>.

وفي قطر إشترت هيئة الاستثمار ما بين 10 و20% من رأسمال المصارف المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق وضخ سيولة لتعزيز قدرة المصارف القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع<sup>(40)</sup>، وفي المملكة العربية السعودية أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقا مالية حكومية قيمتها

- دعوة الصناديق السيادية في الدول النفطية إلى إقراض البنوك الإسلامية والاستثمار في سندات حكومية؛

- الضغط على دول أوبيك كي تعدل من سياسة الإنتاج من النفط وخاصة السعودية التي شاركت في قمة العشرين.

ب. القمة الثانية لمجموعة لعشرين: عقدت مجموعة العشرين قممتها الثانية في لندن في 12 أبريل 2009 ومن أهم ما جاء فيها نذكر:

- زيادة موارد صندوق النقد الدولي ومساعدة الدول الأكثر فقرا في العالم؛

- تشديد آليات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وفق آليات عابرة للحدود وإخضاع المكافآت المدفوعة لمسؤولي البنوك لرقابة أكثر تشددا؛

- استحداث مجلس خاص بالاستقرار المالي، للعمل مع صندوق النقد الدولي بما يضمن التعاون عبر الحدود؛

- فرض إجراءات تنظيم دقيقة خاصة بتسيير صناديق التوفير ووكالات التصنيف الائتمانية العالمية؛

- المسارعة إلى العمل على تطهير البنوك من الديون المعدومة (الأوراق المالية التي تملكها البنوك والمؤسسات المصرفية)؛

- تخصيص 250 مليار دولار لتمويل التجارة العالمية على مدى عامين بهدف زيادة حجم التجارة الدولية؛

- تخصيص 50 مليار دولار لمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم.

5. خطة الإنقاذ لدول مجلس التعاون الخليجي: اتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة

لافتا إلى أن هذا الإجراء نجح في الأزمات السابقة.

7. أدوات التمويل الإسلامي كبديل شرعي لمواجهة الأزمة المالية: لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية عن عجز النظام الرأسمالي عن احتوائها والتقليل من آثارها التي مست العديد من دول العالم على اختلاف مستوياتها وبذلك فإنه لا بديل لمواجهة إلا من خلال نظام واحد وهو النظام الاقتصادي الإسلامي الذي بدأت ملامح الإعجاز فيه تتوالى ولا بد أن يراها الجميع خفاقة، فعندما صار العلم بأدواته واختراعاته نبراسا مضيئا توالى إعجازات القرآن الكريم والسنة الشريفة ولما صار الاقتصاد في هذه الأيام ذو صولة وجولة فلا بد من بروز الإعجاز الاقتصادي لهذا الدين العظيم<sup>(42)</sup>.

إذن ها هي الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية العظمى تستنجد بالاقتصاد الإسلامي من خلال عقد مؤتمر تحت عنوان "مؤتمر المالية الإسلامي" في 6 نوفمبر 2008 في الولايات المتحدة وبإشراف وزارة الخزانة بواشنطن وحضور 100 خبير اقتصادي من بينهم جميع مسؤولي البنوك الأمريكية وبعض أعضاء الكونغرس، وها هي الباحثة الإيطالية "لووريتا نابليون" تشير في كتاب لها بعنوان "اقتصاد ابن أوى" إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي وها هو "رولان لاسكين" رئيس تحرير صحيفة "لجورنال د فينانس" يطالب بوضوح وجرأة أكثر في افتتاحيتها بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد للأزمة التي هزت أسواق العالم جراء التلاعب بقواعد

نحو 200 مليار ريال ولديها خيار إقتراض 75% من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال، وفي الكويت عرض المصرف المركزي أموالا للمصارف لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة وتخفيض أسعار الفائدة بين المصارف واستعداده لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من التضخم.

6. موقف صندوق النقد الدولي: يرى صندوق النقد الدولي بأن هناك رابط قوي ما بين التطبيق التام لاتفاقية بازل2 والاستقرار المالي ومبادرة الصندوق التي تهدف إلى تقييم فعالية تطبيق بازل 2 ويوصي بالتطبيق السليم لمعايير الاتفاق، ويعتبر صندوق النقد الدولي أنه ليس بوسع القطاع الخاص أن يستعيد الثقة بمفرده وحتى تدابير السياسة الاقتصادية الكلية التي تتخذها الحكومات لن تعيد الثقة، واقترح "ستراوس" في اجتماع له بمعهد بترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن ثلاث نقاط من الإجراءات من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية واستعادة الثقة وهذه النقاط هي<sup>(41)</sup>:

أ. الضمانات الحكومية الصريحة للالتزامات النظام المالي خاصة بعد أن بلغت هشاشة الثقة العامة مستوى لا يمكن معه تجنب تقديم ضمانات حكومية للالتزامات النظام المالي، وهي ضمانات مؤقتة يراعى فيها اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة؛

ب. مطالبة الحكومة بالتخلص من الأصول المتعثرة عن طريق شرائها بأسعار القيمة العادلة؛

ج. قيام الحكومة بعمليات ضخ رؤوس الأموال نظرا لقلّة الأموال الخاصة في البيئة الحالية



و. يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظمة من القيم والأخلاق مثل الأمانة والمصادقية والشفافية والبيئة والتمسير والتعاون والتكامل والتضامن، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والاحتكار والاستغلال والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

إذن مما سبق ذكره يكمن القول أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أكدت بشكل كبير جدا على أن الاقتصاد الإسلامي قد يكون أفضل حل لها ودليل ذلك استنجد الولايات المتحدة الأمريكية بهذا النظام القائم على أسس شرعية والذي أثبت العجز الواضح لمؤسسات التمويل الدولية في مقدمتها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

#### الخاتمة:

عرف الاقتصاد العالمي أزمة مالية عالمية بداية من سبتمبر 2008 تعد من أعنف الأزمات التي شهدتها التاريخ الاقتصادي، عصفت بأقوى الاقتصاديات العالمية في مقدمتها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك التاريخ وتدايعات الأزمة تهدد جميع اقتصاديات الدول سواءً النامية أو المتقدمة حيث امتدت تداعياتها إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الدولية كالنمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة إضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تتوقف تداعياتها عند هذا الحد بل غيرت كذلك منحى السياسات التجارية بشكل أخذ صورة الحماية التجارية الدولية، وهذا بالنظر

التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة، ومن توصيات فقهاء الصيرفة الإسلامية وفقهاء الأسواق المالية الإسلامية الصادرة عن مجاميع الفقه الإسلامي العالمية يمكن استقراء ما يلي:

أ. الامتناع عن التعامل بنظام الفائدة والذي هو سبب الأزمة والبلاء وتطبيق صيغ التمويل الإسلامي من مشاركة ومراوحة وعقود الإستصناع والإجارة ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَّا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾<sup>(43)</sup>؛

ب. تطهير المعاملات في أسواق النقد والمال من المال المكتسب بطرق غير مشروعة وهذا ما يوصف بالأموال القذرة<sup>(44)</sup>؛

ج. حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية القائم على معاملات وهمية مثل هذه المعاملات يسودها الغرر والجهالة ولقد كيّف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعا<sup>(45)</sup>؛

د. يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(46)</sup>؛

هـ. تطهير الأسواق المالية من المعاملات الخفية والشائعات الكاذبة ومحاربة العصابات التي تسيطر على هذه الأسواق من الرأسماليين الطغاة على الأسواق من خلال أجهزة رقابية حكومية وشعبية تتقي الله حق تقاته<sup>(47)</sup>؛

(3) نور الدين جوادي، مرجع سابق، ص2.

(4) علة مراد، **الأزمة المالية العالمية... تأمل ومراجعة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48- 49، خريف 2009- شتاء 2010، صص11- 12.

(5) ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، صص7- 8.

(\*) **التوريق**: هو تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض (خصوصا طويلة الأجل) التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول، بحيث يمكن الإقبال على شرائها بالاستناد إلى الأصول القائمة مثل قروض الإسكان وهي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية.

(6) بوعتروس عبد الحق، **تحليل الأزمة المالية الراهنة**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبدالقادر، قسنطينة، الجزائر، ماي 2009، ص2.

(7) الجوزي جميلة، **أسباب الأزمة المالية وجنورها**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13- 14 مارس 2009، صص9- 10.

(8) حسين عبد المطلب الأسرج، **تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48- 49، خريف 2009- شتاء 2010، ص36.

(\*\*) **المشتقات المالية**: هي عقود مالية تشتق من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد وتستخدم بهدف التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار تلك الأصول.

(9) الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص10.

(10) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، صص32- 33.

(11) إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص18.

(12) ساعد مرابط، مرجع سابق، صص10- 11.

إلى المخاوف التي راودت العديد من الدول النامية والمتقدمة على اختلاف مستوياتها.

وهكذا فقد خلقت الأزمة المالية العالمية آثار عديدة على حركة التجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات وأثرت على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى إعادة توجيهها للسياسات التجارية الدولية على نحو مفاجئ، وهو الاتجاه الحمائي رغم التدابير والإجراءات التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية والتي أساسها حرية التجارة الدولية وإلغاء كافة القيود المعرقله لحركتها على المستوى الاقتصادي الدولي.

وفي ظل الجهود المبذولة من كافة الاقتصاديات العالمية لاحتواء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال، ربما قد يكون النظام الاقتصادي الإسلامي وحده النظام الوحيد لمواجهة أي أزمة مالية وهذا بالنظر إلى كونه قائم على قواعد شرعها الله تعالى عكس النظام الرأسمالي المتوحش الذي أثبت عجزه التام عن مواجهتها والتخفيف من حدتها.

#### الهوامش:

(1) نور الدين جوادي، **مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية**، اليوم الدراسي حول الأزمة العالمية الراهنة... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 3 فيفري 2009، صص1- 2.

(2) ساعد مرابط، **الأزمة المالية العالمية 2008 "الجنذور والتداعيات"**، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009، ص7.

(25) محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، الطبعة الأولى، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص10.

(26) محمد صالح المنجد، المرجع السابق، ص11.

(27) بن طاهر حسين، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، صص234-235.

(28) بن طاهر حسين، المرجع السابق، ص235.

(29) يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية "الأسباب والنتائج المستخلصة منها"، مجلة المستقبل العربي، مجلة محكمة تعنى بقضايا الوحدة العربية، مركز الوحدة العربية، العدد365، جوان- جويلية2009، ص49.

(30) علة مراد، مرجع سابق، ص18.

(31) عيسى بن ناصر، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 - 21 أكتوبر2009، ص6.

(32) عيسى بن ناصر، المرجع السابق، ص7.

(33) نفس المرجع السابق، ص7.

(34) بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص236.

(35) منية خليفة، المهدي ناصر، الأساليب المنتهجة لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة دوليا وعربيا، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات لاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26 - 27 فيفري2012، ص3.

(36) بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص96.

(\*\*\*\*\*) الدول الصناعية السبع هي: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

(37) فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية، التنبؤ بالأزمة "فرص الإستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهةها"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 - 21 أكتوبر2009، ص10.

(\*\*\*\*\*) تضم دول مجموعة الثمانية الكبرى وهي: ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان و بريطانيا وروسيا بالإضافة إلى أستراليا وعدد من الدول

(13) بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة المالية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص85.

(14) نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان48-49، خريف2009- شتاء2010، صص94-95.

(\*\*\*) أئن غرينسبان: مدير بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي(البنك المركزي الأمريكي) وهو أكبر جهاز مالي عالمي لمدة19 عام وهو من كبار المنادين بتطبيق السياسات اللبرالية المتوحشة والداعمين لعمليات المضاربة في أسواق المال.

(15) حسين بورعدة، الأزمة المالية العالمية(الأسباب، الأفكار والحلول المقترحة لمعالجتها)، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 - 21 أكتوبر2009، ص9.

(16) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، صص14-16.

(17) علة مراد، مرجع سابق، ص15.

(\*\*\*\*\*) هنغاري (يلفظ إسمه شوروش وليس سوروس كما هو شائع لأنه يهودي) أمريكي الجنسية وهو من ضارب على الجنيه الإسترليني عام 1992، فكسب من الحكومة البريطانية ملياري دولار، وكان كلنتون يعتبره ثروة أمريكية قومية بل إنه كان يستعين به في العمليات الاقتصادية السوداء.

(18) سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، دار النهضة، دمشق، سوريا، 2008، صص32-33.

(19) سامر مظهر قنطقجي، المرجع السابق، ص34.

(20) نفس المرجع السابق، ص34.

(21) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 276.

(22) علة مراد، مرجع سابق، ص14.

(23) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

(24) علة مراد، مرجع سابق، ص14.

الأكبر اقتصاديا من الدول النامية وهي جنوب إفريقيا والسعودية والأرجنتين والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية والهند وواندونيسيا والمكسيك وتركيا. أما العضو العشرين فهو الاتحاد الأوروبي الذي تمثله في هذه القمة فرنسا.

<sup>(38)</sup> علة مراد، مرجع سابق، ص ص24- 25.

<sup>(39)</sup> فريد كورتل، مرجع سابق، ص11.

<sup>(40)</sup> بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص98.

<sup>(41)</sup> فريد كورتل، مرجع سابق، ص12.

<sup>(42)</sup> سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص97.

<sup>(43)</sup> القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 279.

<sup>(44)</sup> فريد كورتل، مرجع سابق، ص14.

<sup>(45)</sup> فريد كورتل، مرجع سابق، ص14.

<sup>(46)</sup> القرآن الكريم، سورة البقرة، ص280.

<sup>(47)</sup> علة مراد، مرجع سابق، ص27.